قطاع الطاقة في موريتانيا:

يشكل قطاع الطاقة دعامة رئيسية لتنمية الاقتصاد الوطني، للحد من التفاوتات الاجتماعية. ومنذ وصول رئيس الجمهورية إلى السلطة، تبنت الحكومة استراتيجية طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ظهور اجتماعي بحلول عام 2030.

تعتبر هذه الاستراتيجية من الركائز الأساسية لبرنامج تعهداتي لرئيس الجمهورية، حيث تهدف هذه الاستراتيجية بشكل خاص إلى تحسين إمدادات الكهرباء وخفض تكاليف الإنتاج.

بشكل عام، ستنتج خطة التنمية الجديدة كهرباء ذات جودة مرضية وبكميات كافية بفضل الاستثمارات الكبيرة من قبل الحكومة من أجل مواجهة التحديات الرئيسية التي تواجه هذا القطاع.

تم إجراء اكتشافات مهمة في رواسب النفط والغاز مؤخرًا، مما يضع بلدنا في منظور تصدير منتجات الغاز في عام 2023. تتمثل رؤية رئيس الدولة في تنويع مصادر إنتاج الكهرباء بما في ذلك الطاقة الكهرومائية والطاقات المتجددة، لتحديث الشبكات الكهربائية وتطوير الترابط وتأمين إنتاج الطاقات المتجددة بطريقة مستدامة مما يشكل تحديًا كبيرًا من حيث تعزيز الوصول إلى الكهرباء مع جودة واستمرارية الخدمة بطريقة مستدامة للاستجابة المرضية أهداف الدولة الناشئة. بالإضافة إلى ذلك، سياسة تعزيز نظام الإمداد بالكهرباء مع مراعاة استخدام الغاز لضمان توفر الكهرباء منخفضة التكلفة لتلبية الطلب عن طريق تحويل محطات الطاقة التي تعمل بالنفط إلى غاز وتركيب محطات طاقة جديدة تعمل بالغاز اعتبارًا من عام 2025، وبفضل موارد الغاز المحلية، يمكن أن يكون الغاز الطبيعي هو الطاقة اللوحية المستخدمة لتوليد الكهرباء عن طريق استبدال زيت الوقود الثقيل والديزل.

من أجل تحقيق هدف تحسين استقلالية الطاقة في البلاد وضمان الوصول إلى الطاقات المتجددة، من المهم استغلال الإمكانات الوطنية في الطاقات المتجددة.

ومن المهم أيضا إبراز تنفيذ المشاريع ذات الأولوية لتجديد وتطوير شبكات النقل والتوزيع الكهربائي للتعامل مع أوجه القصور الملحوظة على مستوى محطات توليد الكهرباء.

في هذا الاطار ,تم تامين وتغذية معظم المناطق البلاد ضمن خطة التوسع والتنمية الاقتصادية الهادفة الى بناء منظومة كهربائية متكاملة وفعالة قادرة على مواكبة ودعم النمو المتسارع في البلد.

كما تم تعزيز البنية التحتية الكهربائية في المدن الداخلية وتقوية المنشاة الكهربائية ,كما تم الاعتماد على الطاقات المتجددة من اجل جعلها محركا لعجلة الاقتصاد ورافد من روافد التنمية يساهم في التشغيل وعلى طاقة الهيدروجين التي غير ملوثة للبيئة

تواجه البلاد مهمة صعبة في تلبية الطلب المحلي المتزايد لأسباب كثيرة ,على سبيل مثال ,الازمة الاقتصادية العالمية الناتجة عن جائحة فيروز كوفيد 19 واثارها المدمرة على الدول النامية, الحرب بين روسيا وأكرانيا, الديون .. وفي مواجهة هذه التحديات وضعت الحكومة استراتيجية الطاقة من صميم برنامج اولوياتي لرئيس الجمهورية التي تركز على تحسين مزيج الوقود في قطاع الكهرباء وتسريع تطوير الطاقة من المصادر المتجددة وخاصة طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية بما يجعل توفير الطاقة أولوية وطنية فضلا عن تشجيع سوق وطني داخلي للاستثمار في هذا المجال

الشيخ احمد محمد

مهندس

رئيس مصلحة الدراسات والتنمية

مؤسسة ميناء خليج الراحة بنواذيبو

مسؤول مكتب دراسات استشارية.

الفساد يقتل

يبلغ عدد سكانها أربعة ملايين نسمة وتتمتع بموارد طبيعية كبيرة.

ويصنف بلدي من بين أقل البلدان نموا مع استمرار الفقر.

أتساءل لماذا يعيش الشعب الموريتاني في هذا الوضع البائس؟

السبب ، في رأيي ، يعود بشكل رئيسي إلى الأصول والانتماء القبلي والعرقي ، وكذلك الحركة البدوية والتغيير الوظيفي والسلوكي للمجتمع.

كما أن كل نتائج الخطط في السياسة والاقتصاد كانت كارثية لأنها لم تسهم في تحقيق التنمية المنشودة..

الفساد يقتل ...

في مواجهة هذا الإرث الكارثي ، أصبحت مصداقية الدولة على المحك ، لأنه لا يوجد عدو للتنمية أسوأ من سوء الإدارة. وعلاوة على ذلك ، فإن مكافحة الفساد على المستوى الوطني لا تزال موضع نقاش. الناس ، لأنها ظاهرة تصيب كل المواطنين ، سواء كنتم شركة صغيرة أو كبيرة ، أو كنتم تعملون في خدمة عامة ، فقيرًا أو غنيًا ، فأنتم متأثرون بالفساد. لذلك يجب أن نعتبرها تهديدا لاستقرار البلاد..

وترتب على هذه الظاهرة الخطيرة اعاقة النمو الاقتصادي,إهدار المال العام للأغراض شخصية من طرف نخبة فاسدة همها الوحيد هو الثراء على حساب المصلحة العامة للبلد هروب المستثمر الاجنبي عن استثمار امواله خوفا من القوانين المجحفة في حقه, تدني مستوى كفاءة بعض او جل موظفي القطاع العمومي, انتشار ظاهرة الشهادات العليا المزورة حيث ان اصحابها يحتلون مناصب سامية في الدولة

الموارد الاقتصادية التي يمكن استخدامها لأغراض اجتماعية يتم تحويلها إلى النخبة الفاسدة.

اخيرا, ارى انه يجب تشجيع جميع المؤسسات العمومية بو ضع خطط وبرامج فعالة لمحاربة الفساد المحلي وتوجيه وتطبيق جميع المتطلبات على جميع مصالحها, كما يجب حماية الطبقة الاكثر هشاشة من هذه الظاهرة المدمرة تقوية دولة القانون والحكامة الرشيدة..

الصيد التقليدي:

لقد اصبح الصيد التقليدي من اهم الانشطة الاقتصادية والاجتماعية ,حيثي يحتل هذا القطاع مكانة مهمة في الاقتصاد الوطني .لكن هذا القطاع الحيوي يعاني منذ السنوات الأخيرة من تحديات كثيرة تتجلى في الاستغلال المفرض للموارد ونضوب المخزونات وانعدام الرؤية وتدني كفاءة المسؤولين عن تسيير الإداري , وفشل جميع الانظمة السابقة في تحسين هذا القطاع واندام التنسيق بين الجمعيات الناشطة في هذا المجال مع السطات المختصة .لا شك ان هناك تحسينات ضفيفة ليست على مستوى التحدي حدثت في مجال تحسين استغلال هذا القطاع ,على سبيل المثال تسجيل الزوارق وادخال تصاريح الصيد وتحديد مناطق مغلقة للصيد والراحة البيولوجية. هناك تحديات كبيرة يجب التركيز عليها من بينها تنظيم مهنة الصيد التقليدي وكذا تكوين الصيادين التقليديين فضلا عن تنظيم تسويق منتوج الصيد التقليدي وشراء السلطات العليا لجميع منتوجات الصيد التقليدي من اجل تحسين الظروف الاجتماعية لهذه الفئة من الصيادين الذين يقارب عددهم اكثر من 100 الف شخص و يستغلون حوالي ثلاثين الف قار ب بحرف صغيرة وبدائية وسفن حيث ان اغلبهم يعملون بطرق غير منظمة مما سبب الى غرق هذه الزوارق في المحيط وكذا اندلاع الحوا رق في هذه السفن و الزوارق مما ادى خسائر فادحة في الارواح والممتلكات. .

لقد أصبح قطاع توظيف رئيسي لشريحة كبيرة من السكان. وبالفعل، يعتبر ميناء الصيد التقليدي في نواذيبو أحد أهم البنى التحتية لصيد الأسماك. لقد شهد هدا المرفق العمومي تغييرات في البنية التحتية الأساسية بسبب زيادة الصيد الساحلي وأنشطة الصيد التقليدي. تطوير البنية التحتية لميناء الصيد التقليدي ، في إطار التعاون الثنائي بين موريتانيا واليابان الهادف إلى تحسين ظروف تشغيل الميناء ، وقد عزز الدعم الحكومي كفاءته ، ودعم التوسع في أنشطته التجارية من أجل تلبية توقعات السكان.

ميناء الصيد التقليدي مع تحسين البنى التحتية الأساسية التي عانت من تشبع معين.

يلعب نشاط الصيد التقليدي دورًا رئيسيًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية من خلال المساهمة في تحسين مستوى معيشة السكان ، لأنه أصبح قطاعًا مهمًا مثل الزراعة والصحة ...

يجب أن نسأل أنفسنا عن فعالية الإجراءات المنفذة والمخصصة لصيد الأسماك على نطاق واسع ، والنظر في العقبات والآفاق من أجل صيد مستدام وعادل اجتماعيًا.

اهتمامي الرئيسي هو مواجهة التحديات التي تواجه هذا القطاع بشكل أفضل ، والذي يلعب دورًا مهمًا في التنمية.

يمكن تلخيص عقبات الصيد التقليدي على النحو التالي: استخدام القوارب الصغيرة المفتوحة ذات المعدات الأقل تعقيدًا ، ونادرًا ما يكون بها محرك خارجي وغالبًا لا يوجد محرك على متنها ، واستخدام طرق صيد بسيطة وغير موثوقة للوصول إلى الموارد السمكية ، وكميات منخفضة من مصايد الأسماك المنتج ، ونقص آلات السطح وأجهزة الملاحة السمكية ، وانخفاض كثافة رأس المال لكل وحدة إنتاج بسبب متوسط رأس المال المالي لكل صياد ولكل وحدة من الأسماك التي يتم إنزالها ، ونقص وسائل التحقيق ، وحصر وتحديد البيئة الاجتماعية والاقتصادية لممارسة الصيد التقليدي ، وصيانة عمق المياه لحوض الإرساء ، وتسلل قوارب الصيد الصناعية في المنطقة المخصصة للصيد التقليدي حيث انه من الضروري تشكيل لجنة المراقبة التي يجب أن تشكل مساحة للحوار من أجل تطوير وتنفيذ سياسات الصيد التقليدي على مستوى ميناء الصيد التقليدي.

من أجل اتخاذ إجراءات أفضل للتفكير والتشاور في عملية تطوير وتنفيذ سياسات استعادة الصيد التقليدي لدوره الأساسي ، من الواضح أن: من حيث التطبيق ، وتعزيز قدرات المنظمات المهنية من أجل تحقيق نتائج مجدية لمواجهة التحديات الرئيسية للقطاع ، وتعزيز العلاقات بين القطاعات من أجل تكامل أفضل للقطاع ، وتحديث البيانات الإحصائية عن نشاط الصيد التقليدي لتوجيه عملية صنع القرار بشكل أفضل .

من المستحسن بالطبع، من وجهة نظر اقتصادية، ومن وجهة نظري كمسؤول مكتب دراسات استشارية ومن وجهة نظر شروط استغلال ومعالجة المنتجات السمكية ، يجب وضع خطة على مواجهة بعض المشاكل التي يعاني منها قطاع الصيد التقليدي من اجل الرفع من مستوى الاستهلاك المحلي وذألك عبر سلسلة من التدابير تهدف الى تحسين الجودة وضمان فعالية شبكات التوزيع.

وبالتالي ، لضمان التنمية المستدامة للموانئ ، فإن البحث عن التميز يفرض بشكل متزايد رؤية ذات صلة تهدف إلى تحسين هذا القطاع من أجل مواجهة التحديات الرئيسية التي تواجه هذا القطاع

يجب وضع حد لهذه العمليات الاستنزاف للثروة السمكية بفعل السفن الصيد الصناعي وزيادة عدد مصانع السمك المختصة في انتاج دقيق السمك كما يجب, قبل فوات الاوان ,وضع حد لتفاقم مشاكل التلوث البحري بفعل مخلفات سفن الصيد واعادة تدوير مياه مصانع الاسماك وما يتراكم في قاع المحيط من حطام السفن ومعدات الصيد بما فيها أسطوانات استدراج الاخطبوط

ان غياب الشفافية في التسيير وتدنى كفاءة المسؤولين عن تسيير هذا القطاع وانتشار الزبونية والمحسوبية في ما يخص التعيينات على هرم هذه المؤسسات المعنية بتسيير هذا القطاع و تحكم لوبيات الفساد وتواطؤها مع بعض المسؤولين والعزوف عن اي تشاور مع الشركاء والمختصين ,عوامل فاقمت من الوضع المزرى للقطاع.

يتبع ...

الشيخ احمد محمد

مهندس

رئس مصلحة الدراسات والتنمية.

ميناء الصيد التقليدي بنواذيبو.

مدير مكتب دراسات استشارية.

.BE.MEGELEC.NDB

البريد الإلكتروني

Cheikhahmedmohamed01@gmail.com

ومع ذلك فهي الحقيقة:

و مع ذلك...فهي الحقيقة!

منذ عام 2018 ,شرعت الحكومة في عملية تحسين الحوكمة من خلال إجراءات تهدف الى الرفع من مستوى الإدارة العامة وتعزيز سيادة القانون.

ومن اجل الحصول على النتائج المنشودة في نهاية تحقيق الإجراءات المنفذة في اطار هذه العملية ,قررت الحكومة تسجيل اعمالها في اطار نهج متماسك ومنظم , بناء على توقعات الأهداف التي يتعين تحقيقها والنتائج محددة سلفا .

من الضروري لامتنا ان تضع حدا للفساد الذي ابليت به مؤسساتنا الوطنية من اختلاس الأموال العامة ومن سوء التسيير للإدارة والحكم السيء الذي يمنعنا من المضي قدما ويمنعنا من جني ثمار الجهود الجبارة التي بذلت لإعادة بلادنا الى المسار الصحيح العام نحو التنمية المستدامة وتعزيز سيادة القانون .

وضمن هذا السياق ,تم القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة ,وخلال هذه السنوات القليلة الماضية ,ركزت هذه الإصلاحات على التعديلات الهيكلية لتشجيع الاستثمار وتحسين البيئة الملاءمة للأعمال ومحاربة الفساد بجميع اشكاله .

و في هذا السياق, فان ,الإجراءات المتخذة في اطار مكافحة الفساد والمفسدين واختلاس المال العام وتعزيز سيادة القانون ,كانت كلها خطوات مشجعة على الطريق الصحيح نحو مستقل افضل , على سبيل المثال , تم تحقيق ما يلي :دعم وتعزيز شفافية تسيير المؤسسات العمومية وضوابطها ,تطوير النصوص القانونية المتعلقة بمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة والمدمرة ,بناء قدرات وكلاء المراقبة للمفتشية العامة للدولة ,أخلاقية الحياة العامة .انزال اقصى العقوبات على مرتكبيها والكشف عن هذه الحالات امام الراي العام ...

لكن هل يمكننا التوقف عند هذا الحد؟

أرى انه من المهم ان اشير الى ان القضاء على الفساد واجب وطني وديني ويجب اعتباره خيانة ضد الوطن والقضاء عليه هو عمل طويل وشاق ومليء بالعقبات.

ان محاربة الفساد ليست مجرد مسالة نصوص يجب سنها والهيئات التي يجب انشاؤها, ,ولكن قبل كل شيء , ,الاحجام عن التردد والسلوك القوي في التغيير, لأنه من المفيد الانخراط في النقاش و تبادل وجهات النظر مع الجميع ,تحسين اداءنا وجعل مؤسساتنا اكثر عرضة للمساءلة و المحاسبة .

أخير ,تشكل محاربة الفساد والمفسيين احد ابرز التحديات التي تواجه البلد ويجب اعتباره خيانة عظمى لأنه يقوض جهود تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة .

الشيخ احمد

رئيس مصلحة الدراسات والتنمية

مؤسس ومدير مكتب الدراسات استشارية

مؤسسة ميناء خليج الراحة

نواذيبو

Cheikhahmedmohamed01@gmail.com

رسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية:

رسالة مفتوحة موجهة إلى رئيس الجمهورية.

بصفتي مواطنًا مطلعًا ومهتمًا بالوضع في بلاده ، أقدم لكم بعض وجهات النظر التي تبدو مفيدة وذات صلة يجب أخذها في الاعتبار خلال الأيام القادمة من المشاورات الوطنية.

وبالفعل، سيدي الرئيس، فإن الأمر يقتضي التفكير والمعالجة, لا شك ان نهضة اية أمة تقاس بمدى قوة وترجمة النتائج المنبثقة عن أفعال قادتها وإرادتهم السياسية. وهكذا ، تظل الأفعال ملموسة ومرئية ، على عكس الكلمات والخطب التي تتلاشى دون ترك أي أثر لا يمحى.

إننا نتجرأ بصدق ، سيدي الرئيس ، على أن تؤدي أيام التشاور هذه ، التي لديّ شخصياً أمل حقيقي فيها ، إلى نتائج مقنعة وملموسة. أتمنى أن تكون بداية لتصالح موريتانيا نفسها من جهة , واقلاع اقتصادي واجتماعي من ناحية أخرى.

ولتحقيق ذلك ، سيدي الرئيس ، فإن هذا يتطلب مشاركة حقيقية من جميع الفاعلين السياسيين والمجتمع المدني ، ولكن أيضًا إجراء المناقشات بطريقة نزيهة لا لبس فيها.

كل القضايا الراهنة لوطننا الغالي تناقش بصراحة وبدون عاطفة ، ولا سيما العبودية ونتائجه ، والوحدة الوطنية ، والتسوية النهائية للالتزامات الإنسانية ، وتعزيز التماسك الاجتماعي وترسيخه ، والحكم الرشيد ، ومكافحة سوء الإدارة ، والعدالة. والتعليم والصحة وما إلى ذلك.

رسالتي المفتوحة هي أن ألفت انتباهكم إلى التحديات الكبرى التي تواجه بلدنا اليوم.

إن العهد ل الذي التزمتم به نحو مستقبل افضل بإرساء دولة المواطنة التي يعيش فيها جميع بتساو في الحقوق والواجبات يقودني إلى الاعتقاد بأنكم ستتخذون الإجراءات المناسبة في مجال الحكم الرشيد ومكافحة الفساد والمحسوبية والمحاباة في مجالات التوظيف والعمل والترقية و إعادة موريتانيا الغالية علينا ، إلى سكة القطار الصحيح بجوار الدول المتطورة .

اسمحولي, السيد الرئيس, ان اعرب لكم عن اسمى آيات التقدير.

الشيخ احمد محمد

مهندس

رئيس قسم الدراسات والتطوير

ميناء خليج الراحة.

مسؤول مكتب دراسات استشارية BE MEGLEC NDB

E mail

Cheikhahmedmohamed01@gmail.com